بسم الله الرحمن الرحيم

MONA MAGHRABY

شبكة المعلومات الجامعية

التوثيق الالكتروني والميكروفيلم

MONA MAGHRABY

شبكة المعلومات الجامعية

التوثيق الإلكتروني والميكروفيلم

جامعة عين شمس

التوثيق الإلكتروني والميكروفيلم

قسم

نقسم بالله العظيم أن المادة التي تم توثيقها وتسجيلها
علي هذه الأقراص المدمجة قد أعدت دون أية تغيرات

يجب أن

تحفظ هذه الأقراص المدمجة بعيدا عن الغبار

MONA MAGHRABY

تقويم أثر بعض السياسات السعرية على التنمية الزراعية والبيئية فى مصر

رسالة مقدمة من الطالب

هشام أحمد سيد أحمد عيد

بكالوريوس تعاون زراعي – المعهد العالي للتعاون الزراعي – ٢٠٠٨

ماجستير في العلوم البيئية – معهد الدراسات والبحوث البيئية – جامعة عين شمس – ٢٠١٦

لاستكمال متطلبات الحصول علي درجة دكتوراه الفلسفة

في العلوم البيئية

قسم العلوم الزراعية البيئية

معهد الدراسات والبحوث البيئية

جامعة عين شمس

٢٠٢٠

صفحة الموافقة على الرسالة

تقويم أثر بعض السياسات السعرية على التنمية الزراعية والبيئية فى مصر

رسالة مقدمة من الطالب

هشام أحمد سيد أحمد عيد

بكالوريوس تعاون زراعي – المعهد العالي للتعاون الزراعي – ٢٠٠٨

ماجستير في العلوم البيئية – معهد الدراسات والبحوث البيئية – جامعة عين شمس – ٢٠١٦

لاستكمال متطلبات الحصول علي درجة دكتوراه الفلسفة

في العلوم البيئية

قسم العلوم الزراعية البيئية

وقد تمت مناقشة الرسالة والموافقة عليها:

اللجنة: التوقيع

١- ا.د/محمد بدير العراقي

أستاذ الاقتصاد الزراعي المتفرغ – كلية الزراعة

جامعة عين شمس

٢- ا.د/علاء الدين محمود خليل الجلفي

رئيس بحوث ومدير معهد بحوث المحاصيل الحقلية

مركز البحوث الزراعية

٣- ا.د/محمد سيد شحاته محمد

أستاذ الاقتصاد الزراعي المتفرغ – كلية الزراعة

جامعة عين شمس

٤- ا.د/ محمد عبد الحميد حمد فرجانى

أستاذ المحاصيل – كلية الزراعة

جامعة عين شمس

٢٠٢٠

تقويم أثر بعض السياسات السعرية على التنمية الزراعية والبيئية فى مصر

رسالة مقدمة من الطالب

هشام أحمد سيد أحمد عيد

بكالوريوس تعاون زراعي – المعهد العالي للتعاون الزراعي – ٢٠٠٨

ماجستير في العلوم البيئية – معهد الدراسات والبحوث البيئية – جامعة عين شمس – ٢٠١٦

لاستكمال متطلبات الحصول علي درجة دكتوراه الفلسفة

في العلوم البيئية

قسم العلوم الزراعية البيئية

تحت إشراف :-

١- ا.د/محمد سيد شحاته محمد

أستاذ الاقتصاد الزراعي المتفرغ – كلية الزراعة

جامعة عين شمس

٢- ا.د/ محمد عبد الحميد حمد فرجانى

أستاذ المحاصيل – كلية الزراعة

جامعة عين شمس

ختم الإجازة :

أجيزت الرسالة بتاريخ / /٢٠٢٠

موافقة مجلس المعهد / /٢٠٢٠ موافقة مجلس الجامعة / /٢٠٢٠

٢٠٢٠

(وَأَنْزَلَ اللَّهُ عَلَيْكَ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَعَلَّمَكَ
مَا لَمْ تَكُنْ تَعْلَمُ وَكَانَ فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكَ عَظِيمًا)

(سورة النساء، الآية ١١٣)

إهداء

إلى روح أمي الحبيبة

إلى أمي ...يا روحي وعقلي وقلبي...إلى من علمتني...أعلمي يا أمي بأن قلبي يترف دماً منذ يوم الفراق...وأعلمي بأن حلاوة الدنيا خرجت معك... ولكن أهدي إلى روحك الطاهرة هذا العمل لتعلمي أن كله منك وليس لي سوى توجيهك لي في صغري فلم أحيد عنه، رحمة الله عليكِ يا أمي ...يا أمي...أحبك يا أمي

والدي العزيز

إلى من يرتعد قلبي وقاراً إليه ويقشعر من هيبته رغم حنانه المتدفق ورعايته الرشيدة وتواضعه الذي تعلمنا منه ...إلى من كلله الله بالهيبة والوقار.. إلى من علمني العطاء وأرشد ودل وذكر ووعظ وكان نور دربي وعزي ومقصدي وأملي.. إلى من أحمل اسمه بكل افتخار.. إلى من أتسع قلبه ليحتويني إذا ضاقت بي الدنيا.. إلى القلب الكبير ...أحبك من كل قلبي وأهدي لك هذا العمل لكي ترضا

زوجتي الغالية

إلى الروح التي سكنت روحي... وإلى من شاركتني صعاب الحياة فتنير لي رغم صعابها وكأن النور يغشى من إشراقها...فأعلم جيداً بأن الله قد وهبني روحك الذكية لكي أنعم بالدنيا وما عليها...إلى من أقول لها بعيني وقلبي بل بكل جوارحي أحبك ... وإلى من أنجبت أحبابي وأولادي والذي أمل من الله أن يسترهم في الدنيا ويكرمني بحفظهم

إخوتي واخواتي

إلى الأغلى من روحي .. عزوتي ومحط فخري وكل ما أملك في دروب الدنيا أحبكم من قلبي ...متمنيا من الله أن يكرمني بكم ويحفظكم من كل سوء وأن يفتح لكم كل أبواب الخير

الباحث

شكر وتقدير

قال ﷺ "لا يَشْكُرُ اللّهَ مَنْ لا يَشْكُرُ النّاسَ" لذ يشرفني وقد وفقني الله لهذا الإنجاز أن أتقدم بوافر الشكر وعظيم الامتنان والتقدير إلى أستاذي الأستاذ الدكتور/ محمد سيد شحاتة محمد، أستاذ الاقتصاد الزراعي المتفرغ كلية الزراعة جامعة عين شمس والمشرف الرئيسي على ما قدمه سيادته من رعاية مخلصة، وما بذله من جهد ومساعده ومتابعة علمية مستنيرة أثناء إعداد هذه الرسالة، كما يسعدني أن أتقدم بكل الشكر والتقدير والعرفان للأستاذ الدكتور / محمد عبد الحميد حمد فرجاني أستاذ المحاصيل كلية الزراعة جامعة عين شمس، على ما قدمه سيادته من دعم ورعاية وتشجيع دائم خلال فترة إعداد الدراسة، كما أتقدم بالشكر والتقدير للأخت الفاضلة الأستاذة الدكتورة /سهام أحمد عبد الحميد هاشم أستاذة الاقتصاد الزراعي والقائم بأعمال رئيس قسم العلوم الزراعية بمعهد الدراسات والبحوث البيئية على ما قدمته سيادتها من رعاية وتشجيع دائم جزاها الله خير الجزاء.

كما أخص بجزيل الشكر والعرفان أستاذي الأستاذ الدكتور/ يحيى محمد متولي خليل، أستاذ الاقتصاد الزراعي المتفرغ قسم الأقتصاد الزراعي بالمركز القومي للبحوث، على ما قدمه سيادته من جهد ورعاية مخلصة، ومتابعة علمية وتشجيع دائم.

كما يجدر بالباحث أن يتقدم بخالص الشكر والتقدير للأستاذ/شريف أحمد سيد، والأستاذ/محمد أحمد سيد، والمهندس/طارق أحمد سيد، ولا يفوتني أن أتقدم بالشكر والتقدير إلى كل من مد لي يد العون وساهم في إنجاز هذه الرسالة ولم يسع المجال لذكر أسمه.

والله من وراء القصد، وهو يهدى السبيل.

الباحث

المستخلص

تناولت الدراسة تحليل محاصيل كل من القمح والذرة الشامية والأرز كأهم محاصيل الحبوب والفول البلدي كاهم محاصيل البقوليات وقصب السكر وبنجر السكر كأهم محاصيل السكريات وفول الصويا كأحد محاصيل الزيوت. كما أوضحت نتائج الدراسة بالنسبة لتطور المساحة والإنتاج لمحاصيل الدراسة أتجاه بعض محاصيل الدراسة تزايد فيها الاستهلاك معنويا خلال فترة الدراسة (٢٠٠٠ – ٢٠١٧) وذلك لكل من القمح والذرة الشامية وبنجر السكر وفول الصويا بينما لم يتغير الاستهلاك خلال نفس فترة الدراسة لمحاصيل كل من الأرز والفول البلدي وقصب السكر، وهو ما يعكس التطورات الحادثة في المجتمع حيث لازال الاعتماد علي القمح في الغذاء وذلك نتيجة استمرار دعم رغيف الخبز، وبينما التغيرات السعرية في أسعار الأرز أدت إلى عدم زيادة الاستهلاك، كما تزايد استهلاك البنجر للحصول على السكر بديلا لمحصول القصب والذي يستهلك كميات مياه أكبر ويمكث في الأرض فترات طويلة، كذلك تزايد استهلاك فول الصويا وذلك كبديل للحصول على الزيت مقابل انخفاض مساحات القطن والمحاصيل الزيتية الأخرى.

وقد اوضحت تحليل مصفوفة السياسات الزراعية بالنسبة لمحاصيل الدراسة القمح والذرة الشامية والأرز والفول البلدي وقصب السكر وبنجر السكر وفول الصويا أن المنتجين يدفعون ضرائب ضمنية نتيجة عدم حصولهم على الاسعار الحقيقية لإنتاجهم وذلك لإنخفاض السعر المزرعي المحلي للطن من تلك المحاصيل عن سعر الحدود له في أغلب سنوات الدراسة (٢٠٠٠ – ٢٠١٧) وقد بلغت تلك الضرائب الضمنية لتلك المحاصيل القيم الأتية. الضرائب الضمنية لمحصول القمح بلغت ادناها نحو ٣١٥,٢ جنيه تمثل نحو ٠,١٢% وذلك عام ٢٠٠١، بينما بلغت اقصاها ٦٦٤٥,٦ جنيه تمثل نحو ٠,٦١% عام ٢٠٠٧. وذلك في حالة حساب معامل الحماية الإسمي للنواتج المتاجر فيها

وبالنسبة لمحصول الذرة الشامية حيث بلغت قيمة الضرائب ادناها نحو ٢٣٠,٢ جنيه تمثل نحو ٩% وذلك عام ٢٠٠١، بينما بلغت اقصاها ٢١٠٨٤,٢ جنيه تمثل نحو ٦٨% عام ٢٠١٧، أما محصول الأرز حيث بلغت قيمة الضرائب ادناها نحو ٢٥١,٣ جنيه تمثل نحو ٦% وذلك عام ٢٠٠٣، بينما بلغت اقصاها ١٣٥٥٤,٢ جنيه تمثل نحو ٥% عام ٢٠١٧.

وتبين أن الضرائب التي تفرض على مزارع الفول البلدي في حالة حساب معامل الحماية الإسمي للنواتج المتاجر فيها حيث تبلغ قيمة الضرائب ادناها نحو ١١٠٩,٦ جنيه تمثل نحو ٣٨% وذلك عام ٢٠٠٠، بينما تبلغ اقصاها ٣٥٠٧,١ جنيه تمثل نحو ٣١% عام ٢٠١٦. الضرائب التي تفرض على مزارع فول الصويا في حالة حساب معامل الحماية الإسمي للنواتج المتاجر فيها حيث بلغت قيمة الضرائب ادناها نحو ٢٥١,٣ جنيه تمثل نحو ٦% وذلك عام ٢٠٠٣، بينما بلغت اقصاها ١٣٥٥٤,٢ جنيه تمثل نحو ٥% عام ٢٠١٧.

كما أظهرت دراسة المؤشرات الإنتاجية والإستهلاكية والفجوة الزراعية لمحاصيل الدراسة وجود فجوة غذائية بالنسبة لمحاصيل الحبوب (القمح والذرة الشامية) والبقوليات (الفول البلدي) وفول الصويا من مجموعة الزيوت وجود فجوة غذائية تراوحت ما بين ٣٥٦٤ ألف طن، إلى ١١٢٨٦ ألف طن، لمحصول القمح، أما محصول الذرة الشامية تراوحت بين ٤٧٧٥ ألف طن، ٨٩٦٤ ألف طن، ومحصول الفول البلدي تراوحت بين ٨٩ ألف طن، ٦٧٦ ألف طن، وفول الصويا بين ١٢١ ألف طن إلى ١٩٩٤ ألف طن. بينما وجد فائض في محصول الأرز أما محصولي قصب السكر وبنجر السكر فإن إنتاجهم يتم استخدامه بصورة كاملة، كما تم دراسة استجابة العرض لتلك المحاصيل خلال فترة الدراسة (٢٠٠٠ – ٢٠١٧) وذلك للتعرف على أهم العوامل المؤثرة على إتخاذ المزارعين لقراراتهم لإنتاج تلك المحاصيل فبالنسبة لمحصول القمح تبين أن الاسعار المزرعية وعائد الفدان للمحاصيل المنافسة بالاضافة إلى عائد الفدان من محصول القمح فترة إبطاء سنة من العوامل المؤثرة على زراعة المحصول.

الملخص

لقد حاولت السياسة الزراعية المصرية التعامل مع المشكلات التى تواجه الزراعة المصرية بهدف زيادة مساهمة القطاع الزراعي فى الاقتصاد المصري فى ظل المتغيرات الإقليمية والعالمية، وزيادة دخول المزارعين.

وعلى الرغم مما تطبقه الدولة من سياسات اقتصادية سعرية في القطاع الزراعي بهدف مساعدة المنتجين الزراعيين وزيادة قدراتهم على توفير الغذاء، إلا إنه لا زالت توجد فجوة غذائية في العديد من السلع الزراعية مما ينتج عن الاتجاه إلى الاستيراد لسد العجز من المنتجات الغذائية وما لذلك من تأثيرات سلبية علي الميزان التجاري الغذائي، وما يتبعه من تأثيرات سلبية على الميزان الغذائي، وصعوبة توفير العملات الاجنبية لشراء تلك الاحتياجات، كما أن تلك السياسات أسهمت في الإسراف في استخدام بعض عناصر الإنتاج مثل الأسمدة والمبيدات والمياه وما لذلك من تأثيرات سلبية على التنمية البيئية الزراعية وعدم استدامة الموارد الزراعية المحدودة، هذا بالإضافة الى تأثر مزارعي بعض الحاصلات سلبيا من تلك السياسات بانخفاض دخولهم الحقيقية.

وتشير الإحصاءات الزراعية إلى ان نسبة الاكتفاء الذاتي من أهم السلع الغذائية الزراعية خلال الفترة (٢٠٠٠ – ٢٠١٧) سجلت انخفاضاً فى نسبة محصول القمح من ٦٣,٧% الي ٤٢,٧% علي التوالي، وانخفاضاً في نسبة محصول الذرة الشامية من ٥٨,٨% الي ٤١,٨% ، وانخفاضاً في نسبة محصول الارز ١٤٣,٥% الي ٨٤,٩% ونسبة الاكتفاء الذاتي في البقوليات، سجلت انخفاضاً في نسبة محصول الفول من ١٠٤,١% الي ١٥,٦% ونسبة الاكتفاء الذاتي في محصول فول الصويا لتسجل انخفاضا من ١٩,١% الي ١,٨٩% أما نسبة الاكتفاء الذاتي للمحاصيل السكرية فهي ثابتة خلال الفترة. [١].

---

[١] الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، **دراسة اقتصاديات الأمن الغذائي**، خلال الفترة (٢٠٠٦-٢٠١٥).

تتضمن الدراسة خمسة أبواب بالإضافة الى مقدمة تحتوي على المشكلة البحثية والهدف من الدراسة والطريقية البحثية ويتضمن الفصل الاول من البـــاب الاول علـــى الاستعراض المرجعى

فى حين يتناول الفصل الثانى الاطار النطرى، اما الباب الثانى فهو المؤشرات الإنتاجية والاستهلاكية والفجوة الغذائية لأهم المجموعات الزراعية في مصر ويوضـــح الفصل الاول المؤشرات الإنتاجية لأهم المحاصيل الزراعية في مصر، اما الفصل الثانى فيوضح المتاح للإستهلاك لأهم المحاصيل الزراعية في مصر فى حين يوضح الفصـــل الثالث الفجوة الغذائية ومتوسط نصيب الفرد لأهم المحاصيل الزراعيـــة فـــي مصـــر، ويخص الباب الثالث بدراسة تحليل مصفوفة السياسات السعرية لأهم المحاصيل الزراعية في مصر، اما الفصل الاول من الباب الرابع فيوضـــح المؤشـــرات الاقتصـــادية لأهـــم المحاصيل الزراعية في مصر، فى حين يوضح الفصل الثانى التقدير الاحصائي لـــدوال استجابة العرض لأهم المحاصيل الزراعية في مصر، اما الباب الخامس فيحتوى البـــاب الأول على بعض المفاهيم الاساسية للمخلفات الزراعية، واشتمل الفصل الثـــاني علـــي المنتجات الثانوية لأهم المحاصيل الزراعية في مصر.

ولا شك أن طبيعة السلع الزراعية من كونها سلع ضرورية ويصـــعب إيجـــاد بدائل صناعية لها، يترتب عليها حدوث تقلبات سعرية كبيرة تكون ذات تأثير سلبي على المنتجين والمستهلكين، وفي المقابل فإن لتلك السياسات آثار إيجابية تمثلت فـــي زيـــادة الدخل الزراعي لبعض مزارعى ومنتجي الحاصلات الزراعية التي تم دعمها، وأدت إلى زيادة مساحة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي، ويتطلب هذا الوضع دراســـة وتقييم بعض تلك السياسات السعرية خلال السنوات السابقة، حيث يصعب دراســـة أثـــر جميع تلك السياسات معاً، وما لها من آثار على المنتج الزراعي والمستهلك.

وقد تناولت الدراسة بتحليل محاصيل كلا من القمح والذرة الشامية والأرز كأهم محاصيل الحبوب من حيث المساحة والإنتاج الكلي والإنتاجيـــة الفدانيـــة والاســـتهلاك والإكتفاء الذاتي ومتوسط نصيب الفرد وكانت النتـــائج بالنســـبة للمســـاحة المزروعـــة لمحصول القمح خلال فترة الدراسة (٢٠١٧-٢٠٠٠) بمعدل بلغ نحو ١٣,٤%، والـــذرة الشامية بمقدار بلغ نحو ٥٢,٦ ألف فدان، ومحصول الأرز بمقدار بلغ نحو ١٤,٦ ألـــف فدان، ومحصول الفول البلدي بمقدار بلغ نحو ١٣,٦ ألف فدان، ومحصول قصب السكر

بمعدل بلغ نحو ١,١%، ومحصول بنجر السكر بمعدل بلغ نحو ١٠%، ومحصول فول الصويا بمعدل بلغ نحو ٣٥,٨%، أما بالنسبة للإنتاج الكلي فأتت النتائج كلأتي القمح بمعدل سنوي بلغ نحو ٢,٢%، والذرة الشامية بمقدار بلغ نحو ١٥٠,٧ ألف طن، و الأرز بمعدل بلغ نحو ١,٢% ، ومحصول الفول البلدي بمقدار بلغ نحو ١٧,٤٩ ألف طن، ومحصول قصب السكر بمعدل بلغ نحو ١٧,٤٩، ومحصول بنجر السكر بمعدل بلغ نحو ١٠,٢%، ومحصول فول الصويا بمقدار بلغ نحو ١,٤٦ ألف طن، وكانت نتائج الإنتاجية الفدانية مبتدأ بالقمح بمقدار بلغ نحو ٠,٧%، والذرة الشامية بمقدار بلغ نحو ٠,٠١٤ طن، ومحصول الأرز بمقدار بلغ نحو ٠,٠٠٥ طن فدان، ومحصول الفول البلدي بمعدل بلغ نحو ٣,٥%، ومحصول قصب السكر بمعدل بلغ نحو ٠,٣%، ومحصول بنجر السكر بمقدار بلغ نحو ٠,٠٣٥، ومحصول فول الصويا بمعدل بلغ نحو ٦,٤%.

وكانت نتائج الطاقة الإستهلاكية بالنسبة للقمح بمقدار بلغ نحو ٥٤٤ ألف طن، والذرة الشامية بمقدار بلغ نحو ٢٧٩,١ ألف طن، ومحصول الأرز بلغ معدله نحو ٠,٤%، ومحصول الفول البلدي بلغ معدله نحو ٦,٧%، ومحصول فول الصويا بلغ معدله نحو ٩,٣% ومحصول قصب السكر بلغ معدله نحو ٠,١% ، ومحصول البنجر بلغ معدله نحو ٩,٨%.

اتضح أن بعض محاصيل الدراسة تزايد فيها الاستهلاك معنويا خلال فترة الدراسة (٢٠٠٠ – ٢٠١٧) وذلك لكلا من القمح والذرة الشامية وبنجر السكر وفول الصويا بينما لم يتغير الاستهلاك خلال نفس فترة الدراسة لمحاصيل كلا من الأرز والفول البلدي وقصب السكر، وهو ما يعكس التطورات الحادثة في المجتمع حيث لازال الاعتماد علي القمح في الغذاء وذلك نتيجة استمرار دعم رغيف الخبز، وبينما التغيرات السعرية في أسعار الأرز أدت إلى عدم زيادة الاستهلاك، كما تزايد استهلاك البنجر للحصول على السكر بديلا لمحصول القصب والذي يستهلك كميات مياه أكبر ويمكث في الأرض فترات طويلة، كذلك تزايد استهلاك فول الصويا نتيجة لانخفاض اسعار الزيوت بصفة عامة بالنسبة للسلع البديلة.

وكانت نتائج الفجوة الغذائية والاكتفاء الذاتي ومتوسط نصيب الفرد من محاصيل الدراسة علي النحو التالي.

الفجوة الغذائية من محصول القمح بمعدل بلغ نحو ٥,٦%، ومحصول الذرة الشامية بمعدل بلغ نحو ٢%، ومحصول الأرز فائض غذائي بمقدار بلغ نحو ٣٧,٨ الألف طن، ومحصول الفول البلدي بمعدل بلغ نحو ٨٥%، ومحصول فول الصويا بمعدل بلغ نحو ٩,٧% ، ومحصول قصب السكر بمعدل بلغ نحو ٩٨,٨%، ومحصول بنجر السكر بمعدل بلغ نحو ٥,٧%، وأن نسبة الاكتفاء الذاتي من محصول القمح بمقدار بلغ نحو ٠,٨٣٤ ألف فدان، و محصول الذرة الشامية بمعدل بلغ نحو ٠,٠٠٥% ، ومحصول الأرز بمعدل بلغ نحو ٠,٠١٦%، ومحصول الفول البلدي بمعدل بلغ نحو ٠,٥١٦%، ومحصول فول الصويا بمعدل بلغ نحو ٠,٠٣٦ ، ومحصول قصب السكر بمقدار بلغ نحو ٠,٠٥٩، ومحصول بنجر السكر بمعدل بلغ نحو ٠,٠١٨ ، كما أوضحت الدراسة أن متوسط نصيب الفرد من محصول القمح بمعدل بلغ نحو ٠,٠٣٦ ، ومحصول الذرة الشامية بمقدار بلغ نحو ٢,٢٩ كجم، ومحصول الأرز بمعدل بلغ نحو ٠,٠٢٣، ومحصول الفول البلدي بمقدار بلغ نحو ٠,٩٤ كجم، ومحصول فول الصويا بمقدار بلغ نحو ٠,٠٣٣ الألف طن، ومحصول قصب السكر بمعدل بلغ نحو ٠,٠٢٢.

مصفوفة تحليل السياسات الزراعية هي اسلوب لتحليل السياسات السعرية، تكمن أهميتها في قدرتها على فحص التأثير الفعال لسياسات التدخل الحكومي في جميع مراحل تدفق السلع، وهذا ما يساعد علي قياس كفاءة هذه السياسات في تحقيق أهدافها وآثارها على المنتجين والمستهليكين والاقتصاد الكلي.

هذا وقد تم تقسيم فترة الدراسة (٢٠١٧-٢٠٠٠) الى ثلاث فترات الاولى (٢٠٠٠–٢٠٠٥) الثانية (٢٠١١-٢٠٠٦) الثالثة(٢٠١٧-٢٠١٢) أوضحت نتائج محصول القمح إلى أن قيمة معامل الحماية الإسمي للنواتج (المخرجات) للفدان الواحد من محصول القمح خلال فترة الدراسة كانت أقل من الواحد الصحيح طوال فترة الدراسة، ويقدر المتوسط خلال الفترة الأولي للدراسة إلى حوالي ٠,٧٤ ، ويقدر المتوسط خلال الفترة الثانية للدراسة إلى حوالي ٠,٤٩ لمزارعي القمح، ويقدر المتوسط خلال فترة الثالثة للدراسة إلى حوالي ٠,٤٩ لمزارعي القمح.

وهذا يعنى أن المنتجون يدفعون ضرائب ضمنية بلغت خلال الفترة الأولي حوالي ٢٩,٥% بقيمة تقدر بنحو ١٧٠٢,٢ جنيها، بعد حذف سنة ٢٠٠٠، وبلغت في الفترة الثانية إلي حوالي ٤٩% بقيمة تقدر بنحو ٥٩٧٦,٣ جنيها، في حين بلغت في